

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2011م و2010م

2010	2011	إيضاح	بآلاف الريالات السعودية
الموجودات			
23,178,560	17,623,477	4	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,688,754	6,085,023	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
33,822,441	36,616,170	6	استثمارات، صافي
106,034,740	112,972,764	7	قروض وسلف، صافي
-	339,954	8	الاستثمار في شركات زميلة
431,578	440,896		عقارات أخرى
1,862,855	1,806,833	9	ممتلكات ومعدات، صافي
3,537,502	5,002,273	10	موجودات أخرى
<u>173,556,430</u>	<u>180,887,390</u>		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
10,636,551	6,241,948	12	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
126,945,459	139,822,500	13	ودائع العملاء
1,873,723	-	14	سندات ديون مصدرة
4,867,479	4,664,587	15	مطلوبات أخرى
<u>144,323,212</u>	<u>150,729,035</u>		إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين			
15,000,000	15,000,000	16	رأس المال
11,687,749	12,475,088	17	احتياطي نظامي
813,965	535,749	18	احتياطيات أخرى
610,504	872,518		أرباح مبقاة
1,121,000	1,275,000	24	أرباح مقترح توزيعها
<u>29,233,218</u>	<u>30,158,355</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>173,556,430</u>	<u>180,887,390</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 م و 2010 م

2010م	2011م	إيضاح	بآلاف الريالات السعودية
4,872,527	4,915,363	20	دخل العمولات الخاصة
730,740	718,329	20	مصاريف العمولات الخاصة
4,141,787	4,197,034		صافي دخل العمولات الخاصة
1,418,202	1,589,174	21	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
231,445	278,607		أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
(5,972)	(4,330)		(خسائر) متاجرة، صافي
129,849	149,193		مكاسب استثمارات المتاحة للبيع، صافي
65,141	111,544		دخل العمليات الأخرى
5,980,452	6,321,222		إجمالي دخل العمليات
1,124,228	1,285,910	22	رواتب وما في حكمها
254,382	250,829		إيجارات ومصاريف مبانى
277,812	286,222		إستهلاك الممتلكات والمعدات
641,020	667,262		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
935,074	661,712		مخصص خسائر الائتمان، صافي
(85,000)	-		مخصص خسائر الاستثمارات، صافي
8,309	19,934		مصاريف العمليات الأخرى
3,155,825	3,171,869		إجمالي مصاريف العمليات
2,824,627	3,149,353		صافي الدخل للسنة
1.88	2.10	23	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشاملة الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 م و 2010 م

2010م	2011م	بآلاف الريالات السعودية
2,824,627	3,149,353	صافي دخل السنة
		ارباح شاملة اخرى
		- استثمارات متاحة للبيع
487,550	(50,573)	- صافي التغير في القيمة العادلة (ايضاح 18)
(222,004)	(174,014)	- صافي التغير في القيمة العادلة المحول إلى قائمة الدخل الموحدة (ايضاح 18)
265,546	(224,587)	
		- تغطية التدفقات النقدية
(58,821)	(53,467)	- الجزء الفعال من صافي التغير في القيمة العادلة (ايضاح 18)
1,422	(162)	- صافي التغير في القيمة العادلة المحول إلى قائمة الدخل الموحدة (ايضاح 18)
(57,399)	(53,629)	
208,147	(278,216)	ارباح شاملة اخرى للسنة
3,032,774	2,871,137	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و2010م

بالآلاف الريالات السعودية

الإجمالي	أرباح مقترح توزيعها	أرباح مضافة	احتياطات أخرى		احتياطي نظامي	رأس المال	إيضاح	2011
			تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع				
29,233,218	1,121,000	610,504	62,727	751,238	11,687,749	15,000,000		الرصيد في بداية السنة
2,871,137	-	3,149,353	(53,629)	(224,587)	-	-		إجمالي الدخل الشامل
(1,121,000)	(1,121,000)	-	-	-	-	-	24	إجمالي الأرباح الموزعة المدفوعة نهاية عام 2010
(825,000)	-	(825,000)	-	-	-	-	24	الأرباح المرحلية الموزعة المدفوعة لعام 2011
-	-	(787,339)	-	-	787,339	-	17	المحول للاحتياطي النظامي
-	1,275,000	(1,275,000)	-	-	-	-	24	توزيعات أرباح مقترحة نهائية لعام 2011
<u>30,158,355</u>	<u>1,275,000</u>	<u>872,518</u>	<u>9,098</u>	<u>526,651</u>	<u>12,475,088</u>	<u>15,000,000</u>		الرصيد في نهاية السنة
<u>2010</u>								
28,235,444	1,135,000	513,034	120,126	485,692	10,981,592	15,000,000		الرصيد في بداية السنة
3,032,774	-	2,824,627	(57,399)	265,546	-	-		إجمالي الدخل الشامل
(1,135,000)	(1,135,000)	-	-	-	-	-	24	إجمالي الأرباح الموزعة المدفوعة نهاية عام 2009
(900,000)	-	(900,000)	-	-	-	-	24	الأرباح المرحلية الموزعة المدفوعة نهاية عام 2010
-	-	(706,157)	-	-	706,157	-	17	المحول للاحتياطي النظامي
-	1,121,000	(1,121,000)	-	-	-	-	24	توزيعات أرباح مقترحة نهائية لعام 2010
<u>29,233,218</u>	<u>1,121,000</u>	<u>610,504</u>	<u>62,727</u>	<u>751,238</u>	<u>11,687,749</u>	<u>15,000,000</u>		الرصيد في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة .

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 م و 2010 م

2010	2011	ايضاح	بآلاف الريالات السعودية
			الأنشطة التشغيلية
2,824,627	3,149,353		صافي الدخل للسنة
			التعديلات لتسوية صافي الدخل للسنة إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:
(89,542)	(51,216)		تراكم الخصم على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة وسندات دين مصدرة، صافي
(129,849)	(149,193)		(مكاسب) استثمار متاحة للبيع، صافي
277,812	286,222		استهلاك الممتلكات والمعدات
(85,000)	-		مخصص خسائر الاستثمارات، صافي
935,074	661,712		مخصص خسائر الائتمان، صافي
3,733,122	3,896,878		
			صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية:
(44,647)	(826,152)	4	وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
2,692,865	(1,368,302)		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء
(455,201)	(7,599,736)		قروض وسلف
(24,446)	(9,318)		عقارات أخرى
(321,988)	(1,464,771)		موجودات أخرى
			صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:
(5,526,461)	(4,394,603)		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,667,353	12,877,041		ودائع العملاء
42,436	(222,762)		مطلوبات أخرى
1,763,033	888,275		صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
27,050,935	36,506,721		محصلات من بيع واستحقاق الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة
(28,052,441)	(39,716,884)		شراء استثمار المقتناة لغير أغراض المتاجرة
(310,510)	(230,200)		شراء ممتلكات ومعدات، صافي
(1,312,016)	(3,440,363)		صافي النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
-	(1,875,050)	14	إعادة دفع سندات دين مصدرة
(2,059,250)	(1,926,130)		توزيعات الأرباح والزيادة المدفوعة
(2,059,250)	(3,801,180)		صافي النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(1,608,233)	(6,353,268)		صافي (النقص) في النقدية وشبه النقدية
22,445,240	20,837,007		النقدية وشبه النقدية في بداية السنة
20,837,007	14,483,739	25	النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة
4,957,968	4,903,050		عمولات خاصة مستلمة خلال السنة
804,138	733,174		عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة
			معلومات إضافية غير نقدية
208,147	(278,216)		صافي التغيرات في القيمة العادلة وتغطية مخاطر التدفقات النقدية وتحريلات لقائمة الدخل الموحدة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة .

1. عام

تأسس بنك الرياض ("البنك")، شركة مساهمة مسجلة بالمملكة العربية السعودية، بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأولى 1377هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957م). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377 هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957م) من خلال شبكة فروعها البالغ عددها 248 فرعاً (2010م: 241 فرعاً) في المملكة العربية السعودية وفرعاً واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتباً تمثيلاً في سنغافورة. إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:-

بنك الرياض

ص ب 22622

الرياض 11416

المملكة العربية السعودية

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة وفق مبدأ تجنب العملات والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تشكيلها من قبل البنك.

2. أسس الإعداد:

أ. بيان الالتزام

يقوم البنك بإعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وطبقاً للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد التأسيس.

ب. أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء المشتقات والاستثمارات المتاحة للبيع والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية المغطاة من مخاطر التغيرات في القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة في حدود مستوى المخاطر المغطاة، وعدا ذلك تقاس بالتكلفة. تعد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

ج. العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. يتم تكريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

د. الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات التي يتم عرضها في القوائم المالية. كما يتطلب الأمر أن تمارس الإدارة حكمها عند تطبيق سياسات البنك المحاسبية. ويتم بشكل مستمر تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام التي تبني على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد أنها معقولة ضمن الظروف المحيطة. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام التقديرية ما يلي :

1. خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يقوم البنك على أساس ربع سنوي بمراجعة محافظ القروض لتحديد الانخفاض في القيمة بشكل محدد وإجمالي. ولكي يحدد البنك فيما إذا وجب تسجيل خسائر للانخفاض، يتخذ البنك أحكاماً يحدد بموجبها فيما إذا وجدت بيانات واضحة تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. تتضمن هذه الأدلة بيانات واضحة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في موقف السداد لمجموعة من المقترضين. وتستخدم الإدارة التقديرات في ضوء الخبرة التاريخية لخسائر الإقراض مع الأخذ في الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان والأدلة الموضوعية للانخفاض المماثل لتلك التي في المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم وذلك لتقليل أية فروقات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

2. القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة

تحدد القيم العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة باستخدام أساليب التقييم الفني. وحينما يتم ذلك يتم مراجعتها وتدقيقها بشكل مستقل، حينما يكون هناك حاجة لذلك، للحصول على درجة معقولة بأن المخرجات تعكس البيانات الفعلية وأسعار السوق المقارنة. وتستخدم أساليب التقييم بيانات سوق واضحة فقط، عندما يكون ذلك عملياً، إلا أن بعض الجوانب مثل مخاطر الائتمان والتقلبات (volatilities) والارتباطات (correlation) تتطلب من الإدارة إجراء تقديرات. كما أن التغيرات في الافتراضات المستندة عليها هذه العوامل من الممكن أن تؤثر في القيمة العادلة المسجلة لتلك الأدوات المالية.

3. الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

يمارس البنك حكمه في الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع. ويتضمن هذا الحكم تحديد الانخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة عن تكلفتها. ويقم البنك عند ممارسته لهذا الحكم بالنقل الطبيعي في سعر الأسهم من ضمن عوامل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر البنك الانخفاض معقولاً عندما يكون هناك دليل للتراجع الملحوظ في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها أو أداء قطاع الأعمال ذي العلاقة أو في التغيرات التقنية أو في التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

4. تصنيف الاستثمارات المحفوظ بها لتاريخ الاستحقاق

يتبع البنك الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات محفظ بها لتاريخ الاستحقاق. ويقوم البنك بتقدير نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق لكي يتمكن من الوصول إلى هذا الحكم.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

أ. التعديلات في السياسات المحاسبية

تتسق السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2010، فيما عدا تطبيق التعديلات التي طرأت على المعايير المحاسبية المشار إليها أدناه والتي لم يكن لها تأثير مالي على القوائم المالية الموحدة للمجموعة عن العام.

أ. معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاح الأطراف ذي العلاقة (معدل في 2009). عدل المعيار الدولي (المعدل) تعريف الأطراف ذي العلاقة وتعدلت بعض متطلبات الإفصاح للمنشآت ذات الصلة بالحكومة.

ii. التعديلات في المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS7) - إفصاح عن الأدوات المالية المتعلقة بتحويل الأصول المالية - هذه التعديلات احتوت متطلبات إفصاح جديدة حول تحويل الأصول المالية وتشمل الإفصاح عن:
- الأصول المالية التي لم يتم إلغاء إثباتها بشكل كامل و
- الأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها بشكل كامل ولكن تحتفظ المنشأة بعلاقته مستمرة بها.

- iii. تحسينات بالمعايير الدولية للتقارير المالية 2010 - رقم 7 - إفصاحات الأدوات المالية - تم إضافة فقرة صريحة ان يتم الإفصاح النوعي متسقاً مع الإفصاح الكمي ل يتيح فرصة أكبر لمستخدم التقرير من تقييم تعرض المنشأة للمخاطر الناشئة من الأدوات المالية ، إضافة الى تعديلات مجلس معايير المحاسبة الدولية بحذف متطلبات الإفصاح القائمة.
- iv. تحسينات بالمعايير الدولية للتقارير المالية 2010 - المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 - عرض البيانات المالية - تم التعديل لبيان انه يجب عرض تجزئة التغييرات لكل مكون لحقوق الملكية الناتجة من عمليات مثبتة بقائمة الدخل الشامل، إما في قائمة التغييرات في حقوق المساهمين او في الإفصاحات.
- v. تحسينات بالمعايير الدولية للتقارير المالية 2010 - تفسيرات لجنة التقارير المالية الدولية رقم 13 - برامج ولاء العملاء - اوضح التعديل ان القيمة العادلة للنقاط الممنوحة، تأخذ في الحسبان قيمة الخصم او الحافز والذي قد يمنح للعميل ولم يحصل على قيمة تلك النقاط.
- vi. هناك كذلك تعديلات اخرى ناتجة عن التحسينات في المعايير الدولية للتقارير المالية التالية، ولم يكن لها اي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية، الوضع المالي أو اداء المجموعة، وضمن معايير التقارير المالية الدولية رقم (3) و (7) ، ومعايير المحاسبة الدولية رقم (1) و (27) و (32).

ب. أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة، القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة له، (الرياض المالية وشركة إثراء الرياض العقارية). ويشار إليها "بالمجموعة". يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك، كما أن السياسات المحاسبية التي تخضع لها تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للبنك القدرة على السيطرة عليها، وتتواجد السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على مكاسب من أنشطتها، وعادة يمتلك فيها البنك حصة تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها إلى البنك، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف هذه السيطرة.

تتمثل الحصة غير المهيمنة في صافي الدخل وصافي الأصول غير المملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل البنك في الشركة التابعة له. وقد بلغت الحصة غير المهيمنة بتاريخ 31 ديسمبر 2011م و 2010م أقل من نسبة 1% من صافي أصول الشركات التابعة، وهي مملوكة لمساهمين ممثلين للبنك، ولذلك لم يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الموحدة.

يتم استبعاد الأرصدة بين البنك والشركة التابعة، وأي دخل أو مصروف غير محقق قد ينشأ من المعاملات المالية مع الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

يعتبر البنك طرفاً في منشآت ذات غرض خاص، والتي نشأت أساساً لغرض تسهيل بعض ترتيبات التمويل المتوافقة مع الشريعة.

ج. محاسبة تاريخ السداد

يتم إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد، ويتم قيد أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الشراء وتاريخ التقرير بنفس طريقة المحاسبة عند اقتناء الأصل. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

د. الإستثمار في الشركات الزميلة

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة بداية، وتقاس لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية. الشركة الزميلة هي شركة يملك البنك فيها ما بين 20% الى 50% من القوة التصويتية التي تحقق سيطرة فاعلة على تلك المنشأة وهي ليست شركة تابعة او مشروع مشترك. ويتم اثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة في المركز المالي بالتكلفة، مضافاً إليها التغير في قيمة الاكتناء المبدئي في حصة البنك من صافي الموجودات للشركة الزميلة، ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمارات، كل على حدة، كما يتم تخفيضها بالتوزيعات المستلمة.

٥. الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي والعقود الخاصة بأسعار العملات ومقايضات أسعار العملات والعمولات وخيارات أسعار العملات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة. تقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وتقيد ضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق وأنظمة خصم التدفقات النقدية وأنظمة التسعير، حسبما هو ملائم. وتعتمد معالجة التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها في أي من الفئات التالية :

1. مشتقات مكتتاة لأغراض المتاجرة

تدرج التغييرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المكتتاة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة تحت بند دخل/خسائر المتاجرة. وتتضمن المشتقات المكتتاة لأغراض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تخضع لمحاكاة تغطية المخاطر المبيّنة أدناه.

2. محاسبة تغطية المخاطر

تخصص المجموعة بعض المشتقات كأدوات لتغطية المخاطر في علاقات تحوط مؤهلة.

لأغراض محاسبة تغطية المخاطر، فإن تغطية المخاطر تصنف إلى فئتين هما : (أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغييرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكدة غير المغطاة أو جزء محدد من أي منهم مرتبط بمخاطر محددة قد تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة. (ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التغييرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المغطاة أو العمليات المتوقعة حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة المعلن.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فعالية عالية، بمعنى أن يتم مقابلة التغييرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر بشكل فعال مع التغييرات المقابلة التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغييرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق إستراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند الذي سيتم تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم فعالية تغطية المخاطر. وتبعاً لذلك، يجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

أ. تغطية مخاطر القيمة العادلة: عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية مخاطر لتغطية التغيير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المثبتة أو للالتزام مؤكد والذي قد يكون له تأثير على قائمة الدخل، تدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطره في القيمة الدفترية لذلك البند ويدرّج في قائمة الدخل الموحدة. أما البنود المغطاة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، وفي الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشرط محاسبة تغطية المخاطر، أو بيعها، أو انتهائها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للبنود المغطاة عند انتهائها والقيمة المقابلة في قائمة الدخل على مدى العمر المتبقي للتغطية باستخدام سعر العمولة الفعلي. وإذا تم إلغاء إثبات البند التي تمت تغطية مخاطره يتم إثبات وتسوية القيمة العادلة غير المطفأة على الفور بقائمة الدخل الموحدة.

ب. تغطية مخاطر التدفقات النقدية: عندما يتم تخصيص أحد المشتقات على أنها أداة تغطية لتغييرات التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر مرتبطة بأصل أو خصم مثبت أو مرتبط بعملية مالية متوقعة تتصف بارتفاع احتمال حدوثها والتي قد يكون لها تأثير على قائمة الدخل، فيتم إثبات الجزء الخاص بالربح والخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر التي تم تحديدها على أنه جزء فعال مباشرة في قائمة الدخل الشامل، على أن يتم إثبات الجزء الغير فعال، إن وجد، في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على عمليات مستقبلية والتي تم إثبات الربح والخسارة ضمن الاحتماليات الأخرى، تحول إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها معاملات التغطية في قائمة الدخل الموحدة. وعندما ينتج من المعاملات المغطاة المتوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي عندئذ يجب أن يتضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ أو التكلفة الدفترية لهذه الأصول والالتزامات، والأرباح والخسائر المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة تغطية المخاطر عند انتهاء سريان أداة التغطية أو عندما يتم بيعها أو عندما يتم ممارسة الحق تجاهها أو عندما يتم إنهاؤها أو عندما لا تصبح تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، أو عندما يتم التوقع بأن المعاملات المتنبأ بها لن تحدث، أو أن يقوم البنك بحل الارتباط. وحينئذ يتم الاحتفاظ بالربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل حتى تحدث العملية المتنبأ بوقوعها، وفي حال التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل الموحدة.

و. العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من تحويل الأرصدة فيما عدا الفروقات الناتجة عن إعادة تحويل الأدوات المالية في حقوق المساهمين (الأسهم) المصنفة متاحة للبيع، ويستثنى منها تلك التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل نتيجة استيفائها متطلبات تغطية التدفقات النقدية وتغطية صافي الاستثمارات. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تمويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقاً لطبيعة الموجودات المالية.

البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام سعر الصرف المعمول به في تواريخ المعاملات الأولية. ويتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة لها.

وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية للفروع الخارجية المسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة كما في تاريخ قائمة المركز المالي، كما تحول إيرادات ومصروفات الفروع الخارجية للريال السعودي بناء على المتوسط المرجح لأسعار التحويل السائدة خلال السنة. يتم إدراج الفروقات التي تظهر نتيجة تحويل البنود المالية والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في العمليات بالعملات الأجنبية، إذا كانت جوهرية، كبنود مستقل في حقوق المساهمين. يتم تحويل هذه الفروقات إلى قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد العمليات الأجنبية. جميع الفروقات الجوهرية يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة.

ز. مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج صافيها في قائمة المركز المالي الموحد في حال وجود حق قانوني ملزم حالياً للشركة أو عندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

ح. إثبات الإيرادات

1. دخل ومصاريف العمولات الخاصة:

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لكافة الأدوات المالية المدرة للعمولات الخاصة، ما عدا تلك التي تصنف كمقتناة بغرض المتاجرة أو تلك المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل (FVIS)، في قائمة الدخل الموحدة على أساس معدل العائد الفعلي. إن معدل العمولات الخاصة الفعلي هو تماماً سعر خصم التدفقات المالية المستقبلية المتوقعة خلال فترة سريان الأصول والالتزامات المتوقعة (أو لفترة أقصر، إن انطبق) للقيم الحالية للأصول والالتزامات. وعند احتساب سعر العمولة الفعلي يقدر البنك التدفقات المالية، أخذاً في الاعتبار، جميع شروط التعاقد للأدوات المالية فيما عدا خسائر الائتمان المحتمل حدوثها.

ويتم تعديل القيمة الحالية للأصول المالية والالتزامات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمتحصلات. وتحسب القيمة الحالية المعدلة على أساس سعر العمولة الفعلي الأصلي، ويتم إثبات التغير في القيمة الحالية في بند دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة أو المستلمة وتكاليف المعاملات المالية والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً مكملًا لمعدل العمولة الفعلي. وتعرف تكلفة المعاملات بأنها التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء وإصدار أو الاستغناء عن أصل أو التزام مالي.

2. أتعاب الخدمة البنكية:

يتم إثبات أتعاب الخدمات البنكية عندما تقدم الخدمة. أما أتعاب الالتزام لمنح القروض والتي على الأرجح سيتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي لتلك القروض. كما يتم إثبات أتعاب المحافظ والخدمات الاستشارية الإدارية طبقاً لعقود الخدمات المتعلقة وعلى أساس زمن نسبي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات وإدارة محافظ استثمار وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها على مدى الفترة التي يتم خلالها تقديم هذه الخدمات.

